

تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية

د. علي بن يحيى عبد القادر - أستاذ محاضر، جامعة الشلف - alibyahia@yahoo.fr
أ. قديد عبد القادر - أستاذ مساعد، جامعة الشلف - kadidkader@gmail.com

الملخص:

تعد طريقة ممارسة الحكم وأسلوب إدارة الشأن العام من أقوى الطروحات التي جاءت بها النظرية المؤسسية الجديدة، وذلك بأنها أعطت تفسيراً للتباينات الحاصلة في مستويات الأداء التنموي للأقطار، وتعتبر تلك التباينات إحدى إشكالات المجتمعات العربية. فهل من الممكن أن يتطابق محتوى النظرية المؤسسية الجديدة في هذا الشأن مع نتائج بحث تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للبلدان العربية؟ إننا، ومن خلال هذا المقال، نود أن نسلط الضوء على إحدى أكثر الإشكاليات تعقيداً في تلك الأقطار، وذلك من خلال إجراء تحليل قياسي لمؤشرات إدارة الشأن العام، بما يسمح من إظهار الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة على درجة الأداء التنموي لمجموعة من الأقطار العربية.

الكلمات المفتاحية: نظام الحوكمة، النظرية المؤسسية الجديدة، الأداء التنموي، التنمية الاقتصادية، نماذج معطيات البانيل.

Abstract :

The art of government and how to manage public affairs is one of the solid approaches that have been presented in the new institutional theory; it explains the gaps in levels of economic development of nations. Quired gaps consider one of the major problems existing development in Arab countries. In this respect, is it-that can be achieved consistent results between what recommends the approach known as institutional and those resulting from research of the impact of mode of governance on economic performance of the Arab countries? Nousvoulons at Through this article, introduce a clarification on one of the most complex issues in these countries, by adopting an econometric analysis that addresses the effect of mode of governance on the degree of development performance of a group of Arab countries.

Keywords: mode of governance, the new institutional theory, performance, economic development, panel data models.

Résumé:

L'art de gouverner et la manière à gérer les affaires publiques est l'une des approches solides qui ont été présenté dans la nouvelle théorie institutionnelle, par ce qu'elle explique les écarts qui existent dans les niveaux de développement économique des nations. Des écarts qui se considèrent comme l'une des grandes problématiques en vigueur de développement des pays arabes. A cet égard, est-ce-que on peut atteindre des résultats compatibles entre ce que recommande l'approche dite institutionnelle et ceux qui résultent de la

recherche de l'impact de mode de gouvernance sur la performance économique des pays arabe ? Nous voulons, à travers cet article, introduire un éclaircissement sur l'une des problématiques les plus complexes dans ces pays, en adoptant une analyse économétrique qui traite l'effet du mode de gouvernance sur le degré de performance de développement d'un groupe de pays arabes.

Mots clés: mode de gouvernance, la nouvelle théorie institutionnelle, performance, développement économique, les modèles de données panel.

JEL Classification : O11, H11, C23, C33.

ونظرا لتعقيد عملية التنمية فلا يمكن تفسير نتائج الجهود المبذولة في بلد ما بربطها بمتغير معين، إلا أن نوعية المحيط المؤسسي المحدد لظروف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يفسر بنسبة كبيرة بطبيعة الأداء الحكومي للبلد المعني في إرساء نظام حوكمة رشيد. والمطلع على الدراسات التي قُدمت في موضوع مشاكل التنمية بالدول العربية لهذه الفترة يلاحظ التأكيد على الأبعاد السياسية لتقييم دور الدولة. ولذلك يأتي هذا البحث كمحاولة لتفسير التفاوت الحاصل في نتائج برامج التنمية التي اعتمدها الأقطار العربية، بغض النظر عن عامل الاختلافات الواضحة في مواردها الاقتصادية، والذي يعتبر خارج الاهتمام في هذا العمل. وعليه فمن أجل دراسة العلاقة بين طبيعة نظام الحوكمة وأداء الاقتصاديات العربية. فإن التساؤل المطروح هو: ما طبيعة الأثر الذي يحدثه نظام الحوكمة على اختلافات مستويات الأداء التنموي للأقطار العربية؟

للإجابة على هذا السؤال سوف نتناول هذه الدراسة في أربعة عناصر، نقدم في العنصرين الأولين الخلفية النظرية لكل من نظام الحوكمة والتنمية الاقتصادية من حيث تقديم المفاهيم، الأبعاد، المؤشرات وكذلك العلاقة بينهما. أما الثالث فنقدم من خلاله تحليل للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة والخاصة بـ 14 قطر عربي للفترة 1996-2011، و التي تم تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك العالمي The world development indicators. ونحاول في الجزء الرابع تقديم نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرة فعالية

المقدمة:

ظلت نظرية التنمية تبحث في محددات و مصادر النمو الاقتصادي، و قد اعتمدت الكثير من الدول النامية برامج إنمائية من إملاءات المؤسسات الدولية و ذات صلة بتلك النظرية، حيث تبرز في هذا الشأن استراتيجية التنمية لـ (Rostow, 1960)، إلا أن تباينا قد حصل في النتائج المحققة من قبل هذه الأقطار. و قد أدى البحث، مطلع التسعينات من القرن الماضي، في أسباب هذه النتائج، إلى الحديث عن الاختلافات في أساليب إدارة الموارد العامة.

وفي هذا الإطار تُرجع النظرية المؤسسية الجديدة (Acemoglu;2009) تخلف هذه الجهود إلى دور ونوعية المؤسسات، حيث أن نوعية المحيط المؤسسي يؤثر بشكل أساسي في نوعية التوافقات بين الأفراد، وما بين المؤسسات والمنظمات. وقبل ذلك حاولت بعض الدراسات التجريبية ((Mauro, 1995) و (Barro, 1996) و (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 and 2010) بحث العلاقة بين درجة التنمية ونوعية المؤسسات من خلال إعداد مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التعبير عن نوعية نظام الحوكمة لـ 196 دولة. أما في الأقطار العربية فقد كان الاهتمام بالموضوع من قبل العديد من الدراسات، حيث نسجل الدراسة التي قام بها (العبد، 2004) و التي حاول من خلالها توضيح عوامل و آثار النمو الاقتصادي و التنمية في الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية، كما أن هناك دراسة لـ (توفيق، 2005) و التي قدم فيها تحليلا لمبادرة إفريقيا نيباد بشأن العلاقة بين الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا.

الحكومة ومتغيرة التنمية الاقتصادية محاولين في ذلك مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

1-الحكم الراشد ومحدداته:

1-1- تعريف:

تعددت تعاريف الحكم الراشد باختلاف وتعدد الجهات التي أصدرتها، إلا أن مضمونها يصب في جوهر واحد. فالبنك العالمي، وفي تقريره الصادر سنة 1992 تحت عنوان " الحوكمة و التنمية "، عرّف الحكم الراشد La bonne gouvernance على أنه: " الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير الموارد الإقتصادية و الاجتماعية الوطنية الموجهة للتنمية ". أما الأمم المتحدة، فإنها تُعرف الحكم الراشد، حسب تقريرها السنوي الصادر سنة 1993، على أنه: " طريقة تشاركية للحكم ولتسيير الشؤون العامة، تركز على تعبئة الفاعلين السياسيين، الاقتصاديين والاجتماعيين للقطاعين العام والخاص، وكذا المجتمع المدني بهدف ضمان الرفاهية المستدامة لكل المواطنين".

و بدوره فقد ساهم "Goran Hyden" بتقديم المزيد من التوضيح لمصطلح الحوكمة، حيث أكد على أن هذه الأخيرة تتمثل في الإدارة الواعية لهيكل النظام مع نظرة تعزيز شرعية الشأن العام (Public realm). حيث يتم التركيز على القواعد كما هي موضحة في هياكل النظام وكيفية إدارتها، ركزت هذه النظرة على الإطار المؤسسي الذي يتم فيه صنع القرارات والسياسات العامة، و هو ما ذهب إليه Hermut Elsenhans عندما أكد على أن الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعل بين ثلاثة آليات: السوق، الدولة، والمجتمع المدني.

يتضح مما سبق بأنه يمكننا تعريف الحكم الراشد على أنه الطريقة التي من شأنها تمكين مختلف الفاعلين في المجتمع (المؤسسات institutions) من ممارسة أدوارهم الأساسية، و هذا من خلال تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية بصفة تشاركية من أجل تحقيق أهداف التنمية. فترقية الحكم الراشد تعد اعترافا ضمينا بدور الدولة ومؤسساتها في التنمية الاقتصادية.

2-1- محددات الحكم الراشد:

إن المتفحص لتقرير البنك العالمي يجد بأن البنك يفرق بوضوح بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي لمفهوم الحوكمة، وباعتبار البنك يهتم بترقية التنمية المستدامة فإنه يهتم فقط بما يسهم به الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بالخصوص الهدف الأساسي المتمثل في تخفيض، وبصفة مستمرة، نسبة الفقر في العالم.

أما في التقرير السنوي لسنة 1994 الموسوم بعنوان "الحكم الراشد: تجربة البنك العالمي" فإن التقدم المحقق بشأن نظام الحوكمة يمكن تلخيصه في المحاور الآتية:

- تسيير القطاع العمومي: إن الحديث عن تسيير القطاع العمومي يعتبر في الأساس تقنيا، فهو يسمح ب:
- تغيير الهيكل التنظيمي لمصلحة ما في قطاع ما، أخذا بعين الاعتبار أهداف جديدة.
- تسيير الميزانية بشكل أفضل.
- سن أهداف الوظيفة العامة.
- إخضاع مديري المؤسسات العمومية لعقود النجاعة.

- المسؤولية: أي أن الحكومات وموظفيها يخضعون للمحاسبة عند أداء مهامهم.

- الإطار القانوني للتنمية: يتعلق الأمر هنا بضرورة وضع أنظمة تشريعية ملائمة تضمن الاستقرار وتمكن من التنبؤ، وهي عناصر ضرورية لخلق محيط اقتصادي تتمكن فيه المؤسسات من تقدير المخاطر المحتملة بطريقة عقلانية.

- الشفافية والإعلام: إن التطرق إلى موضوع الحكم الراشد يتطلب الوقوف على موضوع الشفافية والإعلام، باعتبارها تدعم المسؤولية، حيث أن الوصول إلى المعلومة من قبل مختلف الفاعلين في السوق يعتبر ضروريا في الاقتصاد التنافسي.

إن جوهر الاختلاف الحاصل بشأن إعطاء تعريف موحد لنظام الحكم الراشد من قبل المنظمات الدولية يكمن في اختلاف نظرتها إلى الأبعاد والمجاور المشكلة لهذا المفهوم. فعلى خلاف البنك الدولي، تهتم المنظمة الإنمائية الدولية مثلا بأبعاد أخرى قانونية مثل سيادة القانون ومسألة المشاركة، بينما يهتم البنك الإفريقي للتنمية بالإضافة إلى ذلك ببعد قانوني آخر والمتمثل في محاربة الرشوة.

برامجها وسياساتها والتزامها بوعودها، وكذا توفير الخدمات للمواطنين بأكثر فعالية وجودة. ويتم قياس البعد الاقتصادي من خلال مؤشرين هما:

1-2-3: فعالية الحكومة Government Effectiveness:

يسمح هذا المؤشر بقياس جودة الخدمات العمومية، الخدمات المدنية وكذا درجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يعتبر عن مدى مصداقية تعهدات الحكومات تجاه السياسات التي تم صياغتها وتنفيذها.

2-2-3-2: نوعية التنظيم regulatory quality: يسمح هذا

المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة و تطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية و تنمية القطاع الخاص.

3-3-3: البعد القانوني: هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال

مؤشري سيادة القانون و محاربة الفساد، و هما مؤشران يرتبطان ببعضهما البعض، من منطلق أن تطبيق القانون المتعلق بمكافحة الفساد على جميع مكونات المجتمع، بغض النظر عن مناصبهم أو مكانتهم، من شأنه ردع المفسدين و تقليص حجم الفساد في هذا المجتمع. و بالإضافة الى ذلك فهو يعبر عن احترام المواطنين وكذا وضعية الهيئات التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية بينهم، كما أنه يعبر عن استقلالية القضاء و أمن المستثمرين. و يتم قياس هذا البعد هو الآخر من خلال مؤشرين اثنين هما:

1-3-3-1: سيادة القانون Rule of law: يسمح هذا المؤشر

بقياس مدى ثقة المتعاملين و المواطنين في الالتزام بالقواعد القانونية للمجتمع، من حيث نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، المحاكم، الشرطة... الخ، فهو يسمح بالتأكد من حيادية القوانين و كذا من مدى تقييد و التزام المواطنين أو إلزامهم بها.

1-3-3-1: مراقبة الرشوة Control of corruption: يسمح هذا

المؤشر مثل ما تمت الإشارة إليه بقياس مدى أو إمكانية استعمال السلطة العمومية للمصلحة الشخصية، بما في ذلك كل أشكال الدفع الإضافي لأعوان الدولة من قبل رجال الأعمال.

ما يمكن أن نخلص إليه بشأن أبعاد نظام الحكم الراشد، هو أنها لا تقتصر على البعدين السياسي والاقتصادي وفق ما جاء به البنك العالمي، وإنما تتعداه إلى بعد آخر وهو البعد القانوني، والذي نرى أنه ورد ضمناً في محور الإطار القانوني للتنمية.

3- مؤشرات الحكم الراشد:

يقترح Kauffman في هذا الصدد ستة مؤشرات لقياس الحكم الراشد في قطرما، تخص أبعاده المختلفة، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين بصفة إجمالية، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما سميناه بأبعاد الحوكمة والمتمثلة في:

1-3-1: البعد السياسي: يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري

التمثيل و المشاركة وكذا الإستقرار السياسي وغياب العنف، وهما مؤشران يرتبطان ببعضهما ويعزز كلاهما الآخر، من منطلق أن تمثيلاً سياسياً حقيقياً ناتجاً عن انتخابات شفافة و نزهاء يدعم الاستقرار السياسي ويدفع العنف، وهي عوامل ضرورية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير و من ثم المساواة.. و يتم قياس البعد السياسي من خلال مؤشرين هما:

1-1-3-1: المساءلة Voice and Accountability: هذا

المؤشر يعبر عن مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثلهم و حجب الثقة عنهم، فضلاً عن حرية التعبير و حرية الإعلام، تشكيل الجمعيات والأحزاب... الخ.

2-1-3-2: الاستقرار السياسي وغياب العنف Political

stability and absence of Violence : يعبر هذا المؤشر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف و الإرهاب من أجل الاستيلاء بالحكم بالقوة.

2-3: البعد الاقتصادي: يمكن التعبير عن هذا البعد من

خلال مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم، وهما يرتبطان بشكل أساسي بعمل الحكومة وقدرتها على تنفيذ

الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر.

2-2- مؤشرات الأداء التنموي: يتم تقييم الأداء التنموي للأقطار باعتماد مجموعة كبيرة من المؤشرات، تختلف باختلاف الأبعاد التي نهتم بها، إذ نهتم غالباً بالأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية... الخ. ويمكن التطرق إليها كما يلي:

2-2-1 مؤشرات التنمية الاقتصادية:

يعتبر الجدول الاقتصادي François Quesnay من بين أول الأدوات (التقنيات) التي اعتمدها المدرسة الفيزيوقراطية لقياس ثروة قطر ما. أما بعد ذلك، وتبعاً للتطورات التي عرفها الحسابات القومية، فإن كل من الناتج الداخلي الخام و الناتج الوطني الخام يعتبران من بين أهم المؤشرات المعتمدة لذات الغرض.

1-1 الناتج الداخلي الخام: يعرف على أنه القيمة الإجمالية للإنتاج الداخلي من السلع والخدمات لقطر ما خلال سنة ما من قبل الأعوان المقيمين داخل هذا القطر. وفي هذا الصدد يمكن استعمال مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر يسمح بالتعبير عن التوزيع المفترض للثروة المنتجة.

2-1 الناتج الوطني الخام: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس قيمة الإنتاج الوطني المحقق سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الإقليم، مع استبعاد مقدار السلع والخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين في هذا الإقليم. وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما، من خلال قياس ثروته. غير أنه يسمح بقياس مستوى رفاه الأفراد بطريقة تقريبية.

3-1 الدخل الوطني الخام: يسمح هذا المؤشر بقياس المداخيل النقدية التي يحصل عليها منتسبو قطر ما (Les ressortissants) أي من دون الأخذ بعين الاعتبار الرصيد مع العالم الخارجي.

غير أنه وبالإضافة إلى النقائص المترتبة عن اعتماد هذا النوع من المؤشرات، فإن الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في عدد سكان القطر يعتبر ذا أهمية واضحة، حيث أن زيادة

لقد لقيت هذه المؤشرات إجماع العديد من الخبراء المساهمين في موضوع الحكم الراشد، وحتى من قبل الهيئات الدولية مثل: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي... وكما سبق تقديمه، فإن موضوع الحكم الراشد جاء استجابة لتفسير التباينات و الاختلافات التنموية في جل الأقطار النامية، التي تبنت برامج الهيئات الدولية، حيث تم تفسيرها بأسباب ذات أبعاد أخرى سياسية و قانونية، على خلاف ما كان سائداً من قبل باعتبار البعد الاقتصادي فقط.

2- تقييم الأداء التنموي:

يمثل الأداء التنموي الهدف الأساسي لكل البرامج الإنمائية، ويعتبر الحكم الراشد الوسيلة لبلوغ التنمية بعد فشل تلك البرامج في تحقيق النتائج المرجوة، إذ جاء الحديث عن هذا المفهوم في نفس السياق الذي جاءت بشأنه برامج إنماء الجنوب، و من هذا المنطلق تبقى أهمية الحديث عنه من أهمية الأداء التنموي.

1-1- تعريف الأداء التنموي:

يقصد بالأداء الاقتصادي " العمل على خلق القيمة من أجل الزبائن و هذا يعني الاستجابة للحاجيات"، و تعرف التنمية الاقتصادية على أنها إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها، بمعنى زيادة قدرة مجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

و قد عرفت هيئة الأمم المتحدة - في إطار بحثها عن المحددات النظرية و إقرار برامج مساعدات مالية لمشاريع التنمية هذا المفهوم بأنه " النمو مضافاً إليه التغير الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي " ، ثم فصلت لاحقاً هذا التعريف ، فعرفت التنمية سنة 1955م بأنها - : العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً و اقتصادياً و المعتمدة بأكبر قدر على مبادرة المجتمع المحلي و إشراكه - . العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و

الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أعلى. وفي هذا الصدد فقد اقترح البنك العالمي من أجل قياس التنمية الاقتصادية لقطر ما مؤشرا آخرًا خاصًا بالدخل، يتمثل في الدخل المتوسط للفرد، كالناتج المحلي للفرد، يتم ترتيب الدول من حيث مستوياتها التنموية حسب قيمة هذا المؤشر.

إن المفهوم الواسع للأداء التنموي عادة ما يحيلنا إلى تقييمه باعتماد مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ نجد مؤشر متوسط دخل الفرد كمعيار لمثل هذا التقييم. ولعل أهم التبريرات التي يمكن أن تنساق في هذا المجال هو قوة الارتباط بين متوسط دخل الفرد و باقي مؤشرات التنمية كمتوسط العمر عند الولادة، و معدل وفيات الأطفال الرضع (كلها مؤشرات للحالة الصحية للاقتصاد). كما أن هناك مؤشرات الانخراط في التعليم ومؤشر الأمية (كلها مؤشرات للحالة المعرفية) و مؤشرات الحرية. هذا وتستند الأدبيات الحديثة في مجال تقييم الأداء التنموي، إما صراحة أو ضمناً، على مجمل نظريات النمو الاقتصادي وخصوصاً النظرية النيوكلاسيكية.

2-3- العلاقة بين نظام الحوكمة والأداء التنموي:

تزايدت النقاشات و بحدة بشأن العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية، فحسب مجموعة من الباحثين (Thériault, 1996; Allemand, 2000) باعتبارهم خبراء الهيئات الدولية (البنك العالمي، هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي). فإن الحكم الراشد يعتبر شرطاً ضرورياً لمسار التنمية، كما أن أي إخفاق فيه من شأنه أن يعيق هذا المسار. و من جهة أخرى، فإن (Benôit Prévost, 2002; Zacharie, 2004) يرفضون فكرة أن الحكم الراشد شرط ضروري في كل مسارات التنمية و مسارات بلوغ مستوى الرفاه لقطر ما، من دون إهمال بعض الأبعاد لهذا المفهوم مثل: احترام النظام العام. وبذلك فإن التنمية الاقتصادية حسب هؤلاء ممكنة في بعض الحالات من دون العمل على ترسيخ دعائم الحكم الراشد. إذ و من أجل تبرير رأيهم فإنهم يستشهدون بمجموعة من الدول لطالما صنفت ضمن مصاف الدول المتقدمة مع أنها اعتمدت نماذج تنمية لا تراعي قواعد الحكم الراشد، في إشارة إلى الأنظمة غير الديمقراطية في آسيا، و التي اعتمدت معايير أحادية في ما يتعلق بالاستثمارات الوطنية و الأجنبية بما يشجع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هو ما أدى إلى

الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أعلى. وفي هذا الصدد فقد اقترح البنك العالمي من أجل قياس التنمية الاقتصادية لقطر ما مؤشرا آخرًا خاصًا بالدخل، يتمثل في الدخل المتوسط للفرد، كالناتج المحلي للفرد، يتم ترتيب الدول من حيث مستوياتها التنموية حسب قيمة هذا المؤشر.

2-2-2- مؤشر التنمية البشرية: يعتبر من بين المؤشرات الأولى التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واستعمل منذ سنوات التسعينيات من قبل الاقتصادي Amartya sen، فهو توفيقاً لثلاثة عوامل تسمح بثمين قدرات من قبل مواطني قطر ما تتمثل في:

- الأمل في الحياة عند الولادة.
 - التمدرس: يتم قياسه بمتوسط عدد سنوات الدراسة.
 - المستوى الحقيقي للمعيشة.
- ويسمح هذا المؤشر بترتيب الأقطار حسب معدل هذه المعايير بعد تكييفها.

2-3-2- مؤشر الرفاه ل Osberg- Sharpe :

يقترح هذان الباحثان من خلال هذا المؤشر أربعة عناصر تسمح بالتعبير عن مستوى رفاه الأفراد في قطر ما، والذي بفضلها تمكننا من قياس توجهات مستوى الرفاه بستة دول من منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية OCDE: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، استراليا، النرويج و السويد. وتتمثل هذه العناصر في:

- التدفقات الفعلية للاستهلاك حسب الفرد بما في ذلك السلع والخدمات المسوقة و غير المسوقة.
- التراكم الصافي لمخزون موارد الإنتاج في المجتمع، بما في ذلك التراكم الصافي للسلع العينية: حظيرة السكن، رأس المال البشري، الاستثمار في البحوث التطوير...
- توزيع المداخيل حسب مؤشر Gini حول اللامساواة.
- الحماية الاجتماعية ضد البطالة، وضعية المسنين، الأيتام.

وهناك عدة مؤشرات أخرى يتم بواسطتها قياس التنمية الاقتصادية، تراوحت بين مؤشرات قدمها باحثون على غرار مؤشر الصحة الاجتماعية الذي قدمه الباحثان Marc

والحريات الفردية والجماعية، الإرادة الواضحة لمحاربة الرشوة من خلال نصوص قانونية وقضائية خاصة. وهو يمنحها نمطا متسارعا للتنمية يسمح لها باستدراك الدول المتقدمة.

3. تحليل بيانات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات مستخرجة من الموقع الإلكتروني للبنك العالمي، و الخاصة بمجموع الأقطار العربية (14 قطر)، لمتغيرات الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB)، عدد السكان (N)، مساحة القطر (SF)، مؤشر درجة الانفتاح (TI) و كذلك البيانات الخاصة بمؤشرات الحكومة (Kaufman,1999). و قد خصت هذه البيانات فترة الدراسة الممتدة من (1996-2011):

3-1 تحليل مؤشرات الحوكمة:

سوف نهتم في تحليلنا هذا بمتوسط مؤشرات الحوكمة للفترة 2011-1996 بالإضافة إلى مؤشرات البعد الاقتصادي للحوكمة، و التي تم تقديمها سابقا، حيث نقوم بعرض قيم متوسطة لهذه المؤشرات بين 1996 و 2011، و هي تخص مؤشر فاعلية الحوكمة و مؤشر نوعية التنظيم، بما يسمح لنا من اختبار العلاقة بين نظام الحوكمة و درجة التنمية الاقتصادية لمجموع الأقطار العربية محل الدراسة.

3-1-1 تشخيص طبيعة نظام الحوكمة حسب Kaufman:

نشير بداية إلى أن متوسط الحوكمة تم حسابه على أساس متوسط الفترة لمتوسطات مؤشرات الحوكمة لمجموع الأقطار العربية (دول نامية)، بالإضافة إلى مجموعة من الأقطار المتقدمة مثل: ألمانيا، كندا، فرنسا... الخ. و الشكل (1) يوضح طبيعة نظام الحوكمة في هذه الأقطار:

الشكل (1): متوسط مؤشر الحوكمة لمجموعة من الأقطار العربية والمتقدمة 1996-2011.

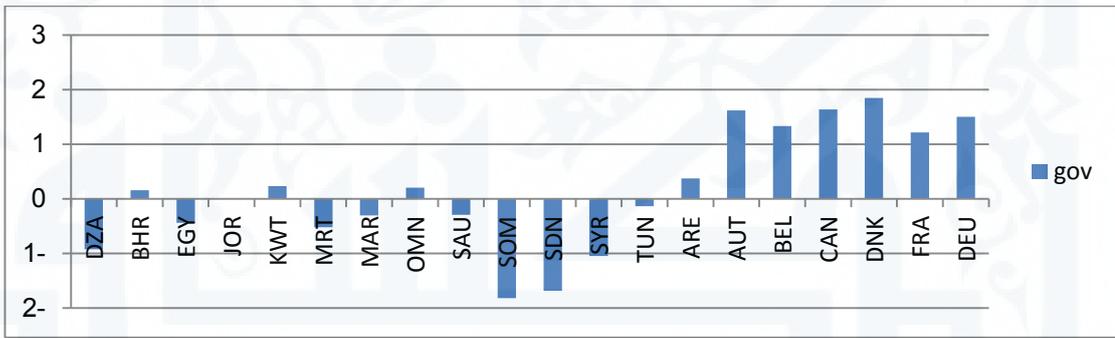
الحديث عن مفهوم جديد للحكم الراشد يهتم بالهوية التاريخية الأقطار. (Sen, 2003).

قدم R.solow في نموذج الشهير (Solow1956) مسألة استدراك الدول الصناعية في الشمال من قبل الدولة النامية في الجنوب، أي تقارب وضع الاقتصاديات على المدى البعيد، غير أن بعض مؤيديه أوضحوا بأنه هذا التقارب هو ليس بالحتمي وإنما يتوقف على شروط اجتماعية و سياسية. ومن هذا المنطلق فإن مسار التقارب يبقى ممكنا شرط إقامة نظام حوكمة مماثل لما هو عليه في الدول النامية. وقد تمت، بصفة معمقة، دراسة فرضية التقارب المشروط بطبيعة نظام الحوكمة الراشد في البلدان النامية من قبل العديد من الإقتصاديين، الذين بذلوا قصارى جهدهم لتوضيح أهمية و أثر المتغيرات الاجتماعية و السياسة في ديمومة النمو و التنمية.

و بالمقابل فإن الأنظمة المؤسساتية التي تعتبر الديمقراطية كوسيلة ضرورية لتحقيق التنمية من منظور أنها ركيزة أساسية للحكم الراشد، ليست بالضرورة الأكثر فعالية، إذ أن للديمقراطية آثارا ايجابية و أخرى سلبية (Alesina et Rodrik,1994 ; Alesina et Alii, 1996).

غير أن مجموعة من الباحثين رفضت الانسياق في البحث عن أسبقية الحكم الراشد عن كلاً من التنمية أو العكس، و ذهبت في ذات الوقت إلى اعتبار الحكم الراشد وسيلة و غاية لمسار التنمية الاقتصادية (Iconzi et al.,2004) و هو ما تم اعتباره في هذه الدراسة.

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسات هو أن مسألة التقارب، واستدراك الدول النامية للدول الصناعية يتوقف على مدى اعتماد نظام حوكمة الشأن العام من نفس طبيعة نظام حوكمة هذه الأخيرة، أساسه الشفافية، احترام حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

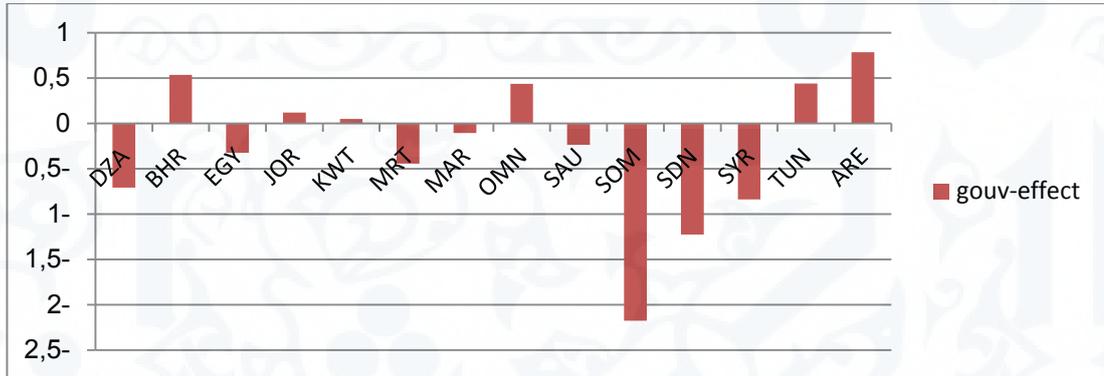
علاقة ايجابية واضحة مع درجة التقدم الاقتصادي للأقطار.

2-1-3 تشخيص فعالية الحوكمة: يسمح هذا المؤشر

بقياس جودة الخدمات العمومية والمدنية، كما يعبر عن مدى مصداقية تعهدات الحوكمة. والشكل (2) يشخص درجة فعالية الحكومات العربية.

من الشكل أعلاه نلاحظ تباينا في نوعية نظام الحوكمة بين الأقطار محل الدراسة، حيث نجد من بين الدول العربية فقط دول مجلس التعاون الخليجي التي تحقق مستويات ايجابية ضعيفة، في حين أن بقية الدول تحقق مستويات ضعيفة جدا خاصة فيما يتعلق بالسودان، الصومال، الجزائر وسوريا. وهذا على عكس ما يشير إليه هذا المؤشر في حالة الأقطار المتقدمة، التي تحقق مستويات جيدة. إذ قد يسمح هذا بالحكم على أن طبيعة نظام الحوكمة على

الشكل (2): متوسط مؤشر فعالية الحكومة لمجموعة من الأقطار العربية 2011-1996

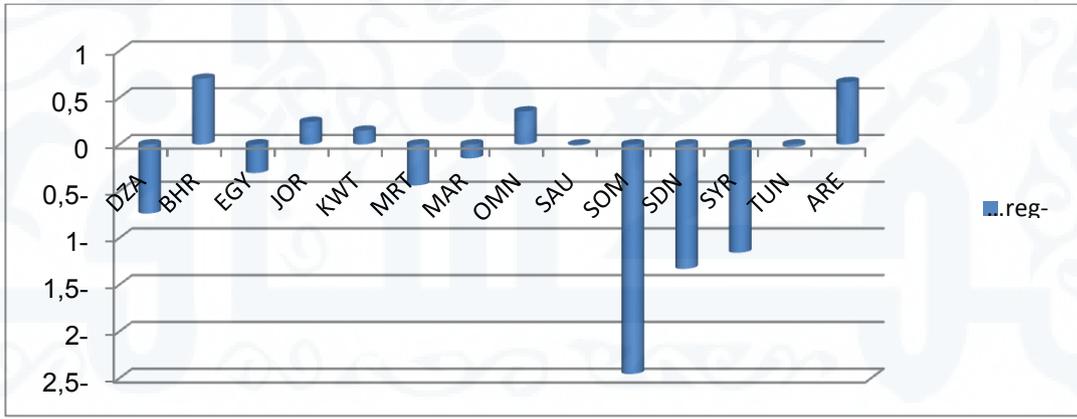


المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

3-1-3 مؤشر نوعية التنظيم: يسمح هذا المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة و تطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية و تنمية القطاع الخاص. والشكل الآتي يوضح وضعه بالنسبة للدول العربية:

من الشكل نلاحظ أن مؤشر فعالية الحوكمة لأغلبية الأقطار العربية، محصور بين (-1، 0.5)، أي بنسب تتراوح بين 30% و 60%، و هو ما يعبر على ضعف فعالية الحكومات العربية، أما فيما يتعلق بكل من السودان و الصومال فإن فاعلية هذين القطرين هي أقل من -1 أي أنها غير ملتزمة بشكل كبير بتعهداتها، بينما تبقى الإمارات العربية المتحدة أفضل الدول من حيث التزامها بمستوى يفوق 60%.

الشكل (3): متوسط مؤشر نوعية التنظيم لمجموعة من الأقطار العربية 2011-1996



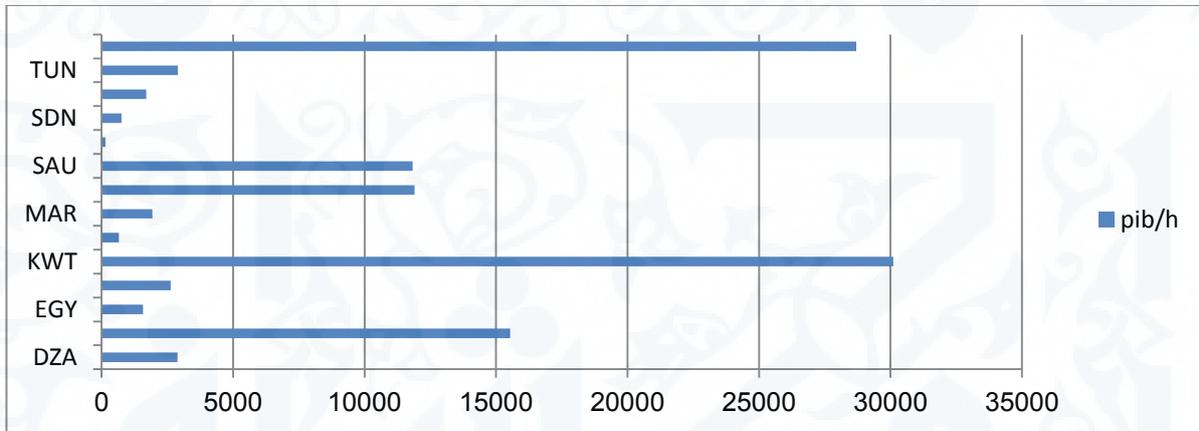
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

2-3 مؤشر الأداء التنموي: لقد اعتمدنا، كمؤشر لتقييم

الأداء التنموي في تحليلنا هذا، على الناتج الداخلي الخام للفرد، وهذا مع نفس مجموعة الأقطار العربية، حيث عبرنا عنه بمتوسط الناتج الداخلي للفرد خلال الفترة 1996-2011 لكل قطر، و الشكل التالي يوضح وضع هذه الأقطار حسب هذا المؤشر.

ما يلاحظ حسب هذا المؤشر هو أن وضعية الأقطار لا تكاد تختلف عنها حسب مؤشر فاعلية الحكومة، غير أننا نسجل تحسنا لوضع البحرين حسب هذا المؤشر مقارنة بالمؤشر السابق، حيث بلغ درجة 0.7 كمتوسط خلال الفترة المأخوذة في حين تدهورت وضعية سوريا إلى درجة (-1.16) و الصومال إلى (-2.45)، و هو ما يعبر عن ضعف التنظيم الذي تعرفه جل الأقطار العربية و بدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة و البحرين.

الشكل (4): متوسط الناتج للفرد لمجموعة من الأقطار العربية 1996-2011



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

متوسطة حيث يتراوح متوسط الناتج للفرد بين 1578.92 والنسبة لجمهورية مصر و 884.23 بالنسبة للجزائر، ما يلاحظ هنا حول الجزائر.

4 . تقدير أثر نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية:

4-1- تقديم النموذج:

من الشكل أعلاه يمكننا التمييز بين ثلاثة مجموعات من الأقطار، حيث يتعلق الأمر بمجموعة أقطار مجلس التعاون الخليجي، و التي يبلغ فيها متوسط الناتج للفرد مستويات عالية (أكثر من 11800 دولار سنويا) خاصة فيما يتعلق بدولتي الإمارات العربية و الكويت، و التي يبلغ بهما 30108.25 و 28695.46 على الترتيب. ومن جهة أخرى، فإن كل من الصومال، السودان وموريتانيا تشهد مستويات متدنية جدا أقل من (753.2) أما بقية الدول فإنها تشهد مستويات

يعتبر تقديم نماذج لدراسة أثر نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية أمراً صعباً من الناحية التقنية، و نحن في هذه الدراسة اعتمدنا على نموذج (Frankel, Romer. 1999) وقد تمثلت النتائج المتوصل إليها من قبل هذين الباحثين في هذه الدراسة مثلما هو موضح في الصيغة الآتية:

$$(1.00) \quad (2.70) \quad (9.71) \quad (3.85)$$

$$R^2=10\%$$

وبدورنا و من أجل تقدير أثر طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية فإننا نستخدم ذات النموذج، أين نعتبر الناتج الداخلي للفرد كمؤشر للأداء التنموي للقطر. حيث يتم توسيعه بمتغيرة نظام الحوكمة (Gov)، إذ يأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$LSF_{it} + \alpha_4 LTI_{it} + \alpha_5 Gov_{it} + U_{it3}(2) \dots \dots \dots LPIB_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 LN_{it} + \alpha$$

حيث أن: $LPIB_{it}$: تمثل لوغاريتم الناتج لكل فرد للقطر i خلال الفترة t .
 LN_{it} : تمثل لوغاريتم عدد السكان للقطر i في الفترة t .
 LSF_{it} : لوغاريتم مساحة القطر i في الفترة t .
 LTI_{it} : حجم التجارة الخام للقطر i في الفترة t .
 GOV_{it} : متغيرة نظام الحوكمة للقطر i في الفترة t .

قبل القيام بتقدير النموذج في العلاقة (2) السابقة قمنا بمحاولة تحديد طبيعة السلاسل الزمنية من حيث الاستقرار، وهذا من أجل تحديد إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد، ولهذا الغرض نستخدم اختبار SUMMARY لجذر الوحدة في بانيل المعطيات الخاصة بهذه المتغيرات. ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	LTI	LPIB	LN	LSF
درجة الفروق	I (0)	I (0)	I (0)	I (1)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Eviews

المتغير، حيث أن نتائج الاختبار ترجح صلاحية نموذج الأثر الثابت في هذا التقدير، أما فيما يخص التمييز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار من نوع (pool) فإنه تم الاعتماد على اختبار wald للمعاملات من خلال إحصائية فيشر، حيث يعتبر نموذج الانحدار (pool) هو التخصيص المناسب لتقدير المعادلة في العبارة (2) السابقة.

نلاحظ من خلال نتائج دراسة استقرائية السلاسل الزمنية بان المتغيرات المعتمدة أخذت درجة فروق مختلفة من أجل استقرارها وبالتالي فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة على المدى البعيد بين هذه المتغيرات، وعليه سنستخدم في تقدير العلاقة (2) على الانحدار الخطي المتعدد في نموذج البانيل. ولهذا الغرض سنتابع الخطوات التالية:

2-4- نتائج التقدير:

من أجل تقدير النموذج السابق تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى، و قد تم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة (White)، كما أن اختبارات Ramsey Reset، Fisher و اختبار بواقي التقدير Residual Normaly، تؤكد قبول نتائج التقدير.

في البداية سنختبر نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed effect, LSDV) ونموذج الانحدار من نوع (Pooled ols) و كذا نموذج الأثر المتغير (Random effect) وعليه سنقوم بإجراء اختبار (Hausman test) لتمييز طبيعة الأثر المناسب في عملية التقدير بين أن يكون من نوع نموذج الأثر الثابت أو الأثر

فقد كانت النتائج المتوصل إليها كما هي موضحة في الصيغة الآتية (الملحق رقم 01):

$$(5.5) \quad (-2.27) \quad (-3.56) \quad (-2.97) \quad (4.10)$$

$$R^2=98.92\%$$

الطرح النظري للتنمية الاقتصادية. يعد بلوغ مستويات تنموية مقبولة من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الأقطار، إذ تعتمد في سبيل ذلك على مختلف موارد الاقتصاد من الأفراد، العوامل الجغرافية، التكنولوجيا... الخ. و قد قدم (Acemoglu, 2009) في هذا الشأن مفهوم نظام الحوكمة لتفسير التباينات الحاصلة في مستويات الأداء التنموي للأقطار، و هو ما ذهب إليه جل التحليل التي جاءت في إطار المقاربات المؤسسية الجديدة .

و بالمقابل فإن الوقوف على مؤشر دقيق لمفهوم الأداء التنموي يعد أمرا في غاية الصعوبة، مما دفع إلى اعتماد لائحة من المؤشرات تسمح بالتعبير فعلا عن مستوى رفاه الأفراد مثل مؤشر التنمية البشرية الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية (PNUD).

فمن الناحية التطبيقية، و بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد في الأقطار العربية من حيث كونه ريعي أو غير ذلك، اتضح أن نظام الحوكمة الرشيد يؤثر إيجابا على مستويات الأداء التنموي لهذه الأقطار، على الرغم من أن جملها يتميز بمستويات ضعيفة لنظام الحوكمة، فضلا عن محدودية اعتماد الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر للأداء التنموي للقطر.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1- توفيق راوية (2005): الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث الإفريقية.
- 2- محمد عبد العزيز عجيمة (2008): التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية.
- 3- عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبوزنط (2007): التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها. الطبعة الأولى - دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان.
- 4- العبد جورج (2004): عوامل وأثار النمو الإقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 5- شريف أثير أنور (2008): دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق: دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- 6- كريم حسن (2004): مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي.

إن محاولات التقدير المختلفة التي قمنا بها أكدت أن هناك تطابقا في النتائج المتوصل إليها في حالة الأقطار العربية (الملحق 01)، مع تلك التي توصل إليها (Frankel et Romer, 1999) و الموضحة في العلاقة (01)، و التي تخص تفسير أثر الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر كل من متغيرة عدد السكان و درجة انفتاح القطر إيجابيا على التنمية الاقتصادية في حين تؤثر مساحته سلبا.

يتضح من العلاقة (2) أن معاملات المتغيرات الأساسية لها إشارات متوقعة، حيث أظهرت متغيرة نظام الحوكمة تأثيرا إيجابيا على مستوى الناتج الداخلي للفرد لمجموع الأقطار العربية، و هو ما يعني أن سعي هذه الأقطار إلى إرساء أنظمة حكم راشد أدى إلى تغير في درجة التنمية نحو مستويات مقبولة.

و تعبر العلاقة (2) عن معادلة تقدير الأثر الذي تحدثه طبيعة نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، بقوة تفسيرية تساوي 98.92%، حيث أن التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي للفرد تعود إلى أثر متغيرات مساحة القطر، عدد سكانه، درجة الانفتاح التجاري للقطر بالإضافة إلى طبيعة نظام الحوكمة فيه. و تعبر الإشارة الموجبة لمتغيرة نظام الحوكمة عن العلاقة الطردية بينها و بين متغيرة الأداء التنموي، حيث أن الزيادة في مؤشر نظام الحوكمة بـ 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 0.45%.

الخاتمة:

حاولنا في هذا العمل دراسة العلاقة بين نظام الحوكمة و الأداء التنموي لمجموعة من الأقطار العربية، و ذلك باعتماد متوسط مؤشرات نظام الحوكمة لـ (Kaufman, 1999) كمتغيرة للتعبير عن طبيعة نظام الحوكمة، في حين تم اعتبار مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كمتغيرة تعبر عن مستوى الأداء التنموي، حيث تبين أن طبيعة نظام الحوكمة له تأثير واضح على مستوى التنمية الاقتصادية حسب ما ورد في

- 15- Mauro, Paolo (1995), Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3s.
- 16- M. et M.L. Miringoff, The social health of the nation, Oxford University Press, 1999.
- 17- Zacharie A. (2010) : Refonder les politiques de développement. Les relations Nord-Sud dans un monde multipolaire, Editions Au Bord de l'Eau/La Muette.
- 18- A. Alesina et D. Rodrik (1994): distributive politics and economic growth, the quarterly journal of economics, vol.109, N°2.
- 19- Jean-Marie Harribey (2004): Le développement a-t-il un avenir ? Pour une société solidaire et économe, Paris, Mille et une nuits.
- 20- Alexandre BERTIN : L'approche par les capacités d'Amartya Sen, Une voie nouvelle pour le socialisme libéral ; Cahier du GREThA 2008 – 09
- 21- North D. C. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, UK.
- 22- North D. C. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, UK.
- 23- North D. C. (2005), Le processus du développement économique, Paris, Editions d'Organisations.
- 24- North D. C. (2005), Le processus du développement économique, Paris, Editions d'Organisations.
- 25- Barro, Robert (1996), Democracy and Growth, Journal of Economic Growth, Vol. 1, No. 1.
- 26- World Bank (1992): Governance and development. World Bank, Washington.
- 27- Fonds International de développement Agricole (FIDA) : La bonne gouvernance : une mise au point, 1999, Rome.
- 28- PNUD : Inégalité et développement humain, Rapport Mondial sur le Développement Humain, 2005.(<http://hdr.undp.org/reports/global/2005/francais/>)le 23/04/2013.
- 29- NachidaBouzidi : gouvernance et développement : une introduction au débat : Revue IDARA , n° 30 ENA Alger 2005.
- 30- Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008.
- 31- DENISE Flouzat et al. : Economie contemporaine, T3, PUF, Paris, 2008.
- 32- Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008.
- 33- Lars Osberg and Andrew Sharpe: An Index of Labour Market Well-being for OECD Countries. (<http://ideas.repec.org/p/sls/resrep/0305.html>). Le 14/02/2013.
- 7- حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.
- 8- بلخير آسيا: إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي – بين النظرية و التطبيق- الجزائر أنموذجا: 2000/2007 – رسالة ماجستير بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009.

بالغة الأجنبية:

- 1- Acemoglu, D., et Robinson, J. A. (2006a) "Economic Backwardness in Political Perspective." American Political Science Review 100 (1).
- 2- Acemoglu, D. et Robinson, J. A. (2008b) "The Role of Institutions in Growth and Development." Commission on Growth and Development Working Paper No. 10. Washington, D.C.: World Bank.
- 3- BORNER, S., A. BRUNETTI et B. WEDER (1995), Political Credibility and Economic Development, Macmillan, Londres.
- 4- CHONG, A. et C. CALDERÓN (2000), "Causality and Feedback between Institutional Measures and Economic Growth", Economics and Politics, 12.
- 5- Frankel, J. A. and Romer, D. (1999) Does Trade Cause Growth? American Economic Review, 89.
- 6- Harrison, A. (1995) Openness and Growth: A Time Series, Cross-Country Analysis for Developing Countries. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 5221.
- 7- HARRISS, J., J. HUNTER et C.M. LEWIS (dir. pub.) (1995), the New Institutional Economics and Third World Development, Routledge, Londres.
- 8- Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May.
- 9- Kaufmann D., A. Kraay et M. Mastruzzi, 2004, « Government Matters III : Governance indicators for 1996, 1998, 2000, 2002 », World Bank Economic Review 18.
- 10- Kaufmann D., A.Kraay et P. Zoido-Lobaton., 1999, "Government Matters", The World Bank Policy Research, Working Paper n° 2196.
- 11- Kaufmann et al., 2005, « Government Matters IV: Governance indicators for 1996-2004», The World Bank Policy Research, Working Paper n° 3630, June.
- 12- Médard J. F. (1998), « La crise de l'État patrimonial et évolution récente de la corruption en Afrique subsaharienne », Mondes en développement, Tome 26.
- 13- Meisel N. (2004), Culture de gouvernance et développement : un autre regard sur la gouvernance des entreprises, Centre de Développement de l'OCDE, Paris.
- 14- Meisel N. et J. OuldAoudia (2007), « Une nouvelle base de données institutionnelles : Profils Institutionnels 2006 », Document de travail de la DGTPE, No 2007/09, septembre.

الملاحق:

الملحق 01: نتائج تقدير النموذج.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares

Date: 05/09/12 Time: 09:04

Sample: 1 210

Periods included: 15

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 210

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.833001	0.707539	6.830722	0.0000
LN	0.240677	0.038182	6.303478	0.0000
LSF	-0.215704	0.018003	-11.98185	0.0000
TI	0.022822	0.001531	14.90639	0.0000

R-squared	0.407908	Meandependent var	7.984325
Adjusted R-squared	0.399286	S.D. dependent var	1.528279
S.E. of regression	1.184505	Akaike info criterion	3.195390
Sumsquaredresid	289.0285	Schwarz criterion	3.259145
Log likelihood	-331.5160	Hannan-Quinn criter.	3.221164
F-statistic	47.30639	Durbin-Watson stat	0.039007
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (2): نتائج تقدير النموذج الثاني.

Dependent Variable: LPIB

Method: Panel Least Squares

/13/12 Time: 11:4309Date:

Sample: 1 210

Periods included: 15

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 210

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.63123	7.257276	5.598688	0.0000
LN	-0.498688	0.074704	-6.675502	0.0000
LSF	-1.952237	0.547103	-3.568317	0.0005
TI	-0.002680	0.000900	-2.977082	0.0033
GOV	0.458251	0.111748	4.100757	0.0001

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.990820	Meandependent var	7.984325
-----------	----------	-------------------	----------

Adjusted R-squared	0.989221	S.D. dependent var	1.528279
S.E. of regression	0.158671	Akaike info criterion	-0.704530
Sumsquaredresid	4.481412	Schwarz criterion	-0.194495
Log likelihood	105.9757	Hannan-Quinn criter.	-0.498342
F-statistic	619.7119	Durbin-Watson stat	0.368464
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 03: نتائج تقدير النموذج الثالث.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 08/13/12 Time: 12:10
Sample: 1 210
Periods included: 15
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 210
White diagonal standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV	0.359114	0.098692	3.638730	0.0004
C	8.139698	0.043580	186.7765	0.0000

Effects Specification

	Cross-section fixed (dummy variables)	Period fixed (dummy variables)	
R-squared	0.989729	Mean dependent var	7.984325
Adjusted R-squared	0.988141	S.D. dependent var	1.528279
S.E. of regression	0.166431	Akaike info criterion	-0.620890
Sumsquaredresid	5.013578	Schwarz criterion	-0.158670
Log likelihood	94.19346	Hannan-Quinn criter.	-0.434032
F-statistic	622.9325	Durbin-Watson stat	0.359303
Prob(F-statistic)	0.000000		